



تقرير توثيقي رقم (3)  
جلسة المجلس التشريعي بتاريخ 2015/06/03

تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان والحريات العامة حول  
موازنة السلطة لسنة ٢٠١٤ م - تكريس للحصار على قطاع غزة



Documentary Report No. (3)  
Palestinian Legislative Council session on 06.03.2015

2014 Budget of the Palestinian Authority  
Perpetuation of the blockade upon the Gaza Strip  
Prepared by the Committee on Public Control, human rights and public freedoms

# Index

# الفهرس

Introduction.

Objectives of the Report.

Summary.

Financial and Economic Policies of Abbas to Strangulate and impoverish Gaza.

Financial Terms the Report Includes.

2014 Real Financial Data.

Extract of Gaza Revenues and Expenses .

Abbas policies Immerse the PA in Public Debt.

Findings and Recommendations.

References.

مقدمة

افتتاحية الجلسة

أهداف التقرير

ملخص التقرير

المصطلحات المالية الواردة في التقرير

سياسات سلطة السيد عباس لخنق قطاع غزة وافقاره

البيانات المالية الفعلية للعام ٢٠١٤.

نظرة اجمالية عامة على الحسابات الختامية للسنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ م

سياسات السيد عباس تغرق السلطة في الدين العام

النتائج والتوصيات

# مقدمة

لا يخفى على أحد طبيعة ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في قطاع غزة بفعل الاحتلال الصهيوني الذي فرض الحصار على شعبنا بالتعاون مع أطراف إقليمية ودولية معروفة بهدف اخضاع غزة وتركيع أهلها الصامدين.

لكن أكثر ما آلمنا أن تحجم السلطة الفلسطينية عن القيام بواجباتها ومسئولياتها وتقديم خدماتها تجاه أهالي قطاع غزة الذين بلغت بهم المعاناة حدا يستعصي على الوصف والتشخيص وحولت حياتهم إلى جحيم لا يطاق متساوقة بذلك مع الاحتلال في فرض الحصار على أهالي القطاع على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي. دون أي وازع شرعي أو وطني أو أخلاقي أو انساني.

وانطلاقاً من الوظيفة الرقابية التي تشكل أحد أهم المهام الأساسية للمجلس التشريعي. والأمانة المنوطة بالمجلس التشريعي حسب اللوائح والأنظمة الداخلية، فقد أعدت لجنة الرقابة في المجلس تقريراً دقيقاً حول الأداء المالي والإداري الفاسد للسلطة الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على موازنة السلطة للعام ٢٠١٤، وخلصت إلى نتائج بالغة الدقة، مشفوعة بالإحصاءات والأرقام المجردة. وما ترتب على ذلك من آثار كبرى وتداعيات خطيرة على شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، وخصوصاً في قطاع غزة.

إن هذا الإصدار الذي يعرض للآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي ألوان ومظاهر الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية ومستوى الظلم المصوب على غزة وأهلها في إطار منظومة التخريب والإفساد للحياة الوطنية الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني الفلسطيني يشكل وثيقة برلمانية ووطنية بالغة الأهمية، وينبغي على الكل الوطني الفلسطيني. قوى وفصائل وشخصيات وطنية ومؤسسات مجتمعية وحقوقية، أن تلتقطه في إطار العمل على تصحيح الخطايا الكبرى التي تقترفها السلطة الفلسطينية بحق شعبنا وقضيته الوطنية.

## إفتتاحية الجلسة

د.أحمد بحر



لقد عاش شعبنا الفلسطيني ظروفاً بالغة الصعوبة والتعقيد على المستوى السياسي والاقتصادي والإنساني بسبب الأداء الكارثي لسلطة رام الله ومؤسساتها المختلفة وممارستها أبشع أنواع الظلم والتمييز ضد قطاع غزة وأهله الصامدين خاصة ان حكومة الوفاق في هذه الأيام تكمل عاماً كاملاً دون أن تفي بأي من التزاماتها ومسؤوليتها تجاه غزة وأهلها.

الأخوة والأخوات:

لا يخفى عليكم أن الموازنة العامة تعبر عن مخرجات النظام السياسي كما تعبر عن درجة استجابة النظام للمطالب الشعبية والوفاء بها وبما تفتضيه ذلك من ضرورة مراعاة قيم العدالة والشفافية والنزاهة في عملية توزيع النظام السياسي للموارد المالية للدولة.

ففي الوقت الذي يقوم به الاحتلال الصهيوني وبعض الجهات الدولية والإقليمية بتشديد الحصار الظالم على أبناء شعبنا في قطاع غزة فإن سلطة رام الله وللأسف تتساق مع هذا السلوك الإجرامي بممارسة المزيد من الحصار ضد قطاع غزة وأبنائه من خلال تبنيها لسياسات مالية أدت إلى حرمانهم من الحصول على حقوقهم الأساسية في العلاج والتعليم والحياة الكريمة في مخالفة صريحة لكل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فمئذ ثمان سنوات ومن خلال الحكومات غير الشرعية التي أنشأها السيد / محمود عباس واستمر في إصدار موازنات عامة. اتسمت بالتمييز والإجحاف ضد أبناء قطاع غزة. حيث تبين من تحليل هذه الحسابات والموازنات أن ما أنفق على قطاع غزة خلال هذه الفترة هي مبالغ زهيدة

جداً لا تلبي الحد الأدنى من حياة كريمة للمواطنين.

وقد حاولت الحكومة الشرعية برئاسة الأخ / إسماعيل هنية خلال تلك السنوات أن تملأ هذا الفراغ من خلال مساعدات قدّمت مباشرة للحكومة في القطاع.

ورغم أن الأمور كانت تسير بصعوبة بالغة وخاصة أن العدو الصهيوني شن ثلاثة حروب وست عمليات عسكرية عدوانية مدمرة خلال هذه المدة إلا أن عباس وسلطته تتساق مع الاحتلال وعمل على خلق أزمات اقتصادية زادت من شدّة الحصار ورفعت نسبة البطالة والفقر إلى مستويات اعتبرت الأعلى في العالم. والأدهى والأمر أن أموال إعادة الإعمار التي خصصت لقطاع غزة لم تسلم من السياسات المالية الفاسدة لعباس وسلطته وبقي الفساد بكل أنواعه الذي امتد إلى كل مكونات سلطته.

الأخوة النواب أبناء شعبنا الفلسطيني:

إننا في هذا المقام ندعو قوى وفصائل شعبنا وشخصياته الوطنية ومنظمات المجتمع المدني إلى سرعة العمل والتدخل من أجل إيقاف التدهور الخطير في الحياة السياسية والوطنية والعمل على وضع خطة استراتيجية وطنية فاعلة من أجل إنقاذ النظام السياسي الفلسطيني الذي يشرف اليوم بسبب الأداء الفاسد للسلطة على الانهيار التام.

كما ندعو الكل الوطني الفلسطيني إلى العمل الجاد لتفعيل المجلس التشريعي واستئناف عمله بشكل موحد بين الضفة والقطاع وبذل كل الجهد من أجل الإفراج عن كل اسرانا البواسل ونواب الشرعية الفلسطينية وعلى رأسهم د. عزيز دويك لأن ذلك يشكل الضمان الأهم لتصويب مسيرة الخطايا والفساد التي تُرتكب بحق شعبنا ووطننا وقضيتنا.

وأخيراً فإننا نضع بين يدي نواب المجلس التشريعي وشعبنا الفلسطيني وقيادته في الداخل والخارج تقرير لجنة الرقابة حول موازنة السلطة الفلسطينية للسنة المالية ٢٠١٤م والذي يؤكد على خطورة الأوضاع في هذا القطاع الصامد الذي لن ينحني أمام العواصف والآلام والجراحات والمؤامرات وسيستمر في المقاومة بكل أشكالها ضد الاحتلال حتى نيل الحرية والكرامة وحرير المقدسات.

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون



عملاً بأحكام المواد (١٠، ١١، ١٢، ١٣) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي. ونظراً لما يعانيه قطاع غزة من فقر وبطالة وترد في أوضاعه الاقتصادية، والتداعيات الاجتماعية التي لم تكن وليدة اللحظة، بل كانت نتاج جملة من السياسات الممنهجة والمتواصلة من قبل الاحتلال الاسرائيلي والسلطة وأطراف اقليمية ودولية.

فقد عوقب قطاع غزة على ممارسته للتجربة الديمقراطية في انتخابات العام ٢٠٠٦م التي شهد لها العالم بالنزاهة والشفافية، وقد فازت فيها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي. وبدلاً من أن يعترف المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية والمحلية بنتائج الانتخابات فرضوا العزلة السياسية، والحصار الاقتصادي على قطاع غزة. خارج القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقاموا بتبني اشتراطات اللجنة الرباعية بضرورة الاعتراف بـ "إسرائيل"، ونبذ العنف والالتزام بجميع الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. كشرط لقبول نتائج الانتخابات، والتعامل مع الحكومة التي تشكلت بناءً عليها.

وازداد الحصار شدة بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧م وما نتج عنها من تكريس للانقسام، وقرار السيد عباس جل الحكومة الحادية عشر للسيد إسماعيل هنية، وتكليف السيد سلام فياض بتشكيل حكومة تحت عنوان حكومة تسيير أعمال، ما يعني مخالفة صريحة للقانون، لقيامه بإعلان حالة الطوارئ وتعطيل القانون الاساسي. هذا الأمر رفضته الحكومة الشرعية، واستمرت بممارسة مهامها وفقاً للقانون. حيث أفرزت هذه الحالة وجود حكومتين، واحدة في غزة والأخرى في الضفة.

وعلى إثر ذلك قامت حكومة الاحتلال بتشديد حصارها على قطاع غزة، وعملت على خنقه من خلال اتخاذها سلسلة من الإجراءات المتمثلة في اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، وإلغائها للكدو الجمركي الخاص باستيراد البضائع، ومنع دخول الكثير من السلع الضرورية للقطاع، فضلاً عن شنّه تسع عمليات عسكرية عدوانية مدمرة كان اقساها عدوان (٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤). ارتكبت خلالها جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الانسانية، حسب شهادة التقارير الدولية ذات الشأن كتقرير جولدستون، الأمر الذي فاقم من معاناة أهالي قطاع غزة على كل الصعد

والمستويات.

في السياق ذاته اعتمد عباس مجموعة من السياسات التهميشية تجاه قطاع غزة تجاوزت حد الخصومة السياسية مع حماس لتمس حياة أهالي قطاع غزة كافة في غذائهم ودوائهم ومستقبل أبنائهم.

في الوقت ذاته استمرت السلطات المصرية بإغلاق معبر رفح -المنفذ الفلسطيني الأهم لقطاع غزة على العالم الخارجي- بشكل شبه كامل، ومنعت وصول السلع والبضائع إلى القطاع ما اضطر بعض أهل القطاع لحفر الأنفاق، والتي مثلت لهم شريان الحياة الوحيد في ظل الحصار المشدد، إلا أن النظام المصري الجديد الذي تشكل بعد عزل الرئيس المنتخب "محمد مرسي سنة ٢٠١٣م قد استكمل حلقات الحصار ضد قطاع غزة بهدم جميع الأنفاق مع القطاع، وبناء منطقة عازلة بين مدينتي رفح الفلسطينية ورفح المصرية.

وفي الوقت ذاته فإن المجتمع الدولي رغم اعتباره الحصار عقوبة جماعية وجريمة حرب، إلا أنه لم يتخذ خطوات جادة لرفع الحصار ووقف العدوان.



#### أهداف التقرير:

١-وضع الجهات المحلية والإقليمية والدولية كافة في صورة المشهد الاقتصادي والانساني الكارثي لقطاع غزة، والذي كان نتيجة السياسات العقابية والتهميشية

والتمييزية، وتسييس الموازنات العامة للسلطة الفلسطينية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٥). مع بيان أن ميزانية العام ٢٠١٤م اتخذت كنموذج للدراسة.

٢- دفع جميع الأطراف ذات الصلة لتحمل مسؤولياتها القانونية والانسانية والاخلاقية، لإنصاف قطاع غزة، ومحاسبة الجهات المسؤولة عن حصاره، وما نتج عنه من جرائم.

٣- التنبيه من الاستخدام غير القانوني وغير الاخلاقي والمسيس لأموالهم، وبيان عدم وصولها لمستحقيها، وأنها تستخدم في حصار القطاع، وإخضاع أبنائه للابتزاز السياسي، وشراء الولاءات الحزبية، مما يندرج بانهايار الخدمات العامة، والصحية، والتعليمية، ويدفع الأوضاع العامة إلى الفوضى الأمنية، بما يشكّل خطراً على السلم الأهلي والإقليمي.

٤- وضع جميع مكونات الشعب الفلسطيني أمام مسؤولياتهم الوطنية، ودفعهم لاتخاذ مواقف حازمة ضاغطة لإنهاء التمييز ضد قطاع غزة، وإجبار حكومة الوفاق للقيام بمسؤولياتها القانونية والوطنية تجاهه.

### ملخص التقرير:

يتناول التقرير بالتفصيل بيانات الحساب الختامي للسلطة الفلسطينية للسنة المالية ٢٠١٤م، ويكشف عن التمييز الفاضح للإنفاق العام على قطاع غزة غير المنصف لحقوق مواطنيه، والذي تسبب على مدى السنوات الماضية (٢٠٠٨-٢٠١٥) في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، والأوضاع المعيشية والحياتية، حتى وصلت إلى أوضاع كارثية في شتى المجالات، هذا ما أكدته التقارير الدولية، ومنها تقرير البنك الدولي الصادر في ٢٧ ايار ٢٠١٥م، والذي بين أن نسبة البطالة وصلت في قطاع غزة عموماً إلى ٤٤٪، وفي أوساط الشباب خصوصاً إلى ٦٨٪، كما وصلت نسبة الفقر في قطاع غزة إلى ٣٩٪، كما بين تقرير البنك الدولي أن حالة الانقسام وتسييس الموازنة العامة، أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي في قطاع غزة وتدني الدخل الفعلي للفرد فيه أقل بنسبة ٣١٪ عما كان عليه قبل عشرين عاماً، في المقابل زاد الدخل الفردي في الضفة الغربية من ١٤٪ إلى ١٤١٪ خلال نفس الفترة.

كما بين التقرير أن سلطة السيد عباس قد حرمت قطاع غزة من الموازنات التشغيلية والرأسمالية والتطويرية للأعوام من (٢٠٠٨-٢٠١٥)، وعليه فإن مرجع هذه الأوضاع الكارثية في قطاع غزة يعود إلى السياسات العقابية التي اتبعتها السيد عباس في حصار القطاع وخنقه واضعافه بكل السبل والطرق، واستخدامه لموارد السلطة في حسم صراعاته مع خصومه السياسيين.

كما بين التقرير أن قطاع غزة يشكل مصدراً هاماً لإيرادات السلطة، يغطي جميع المبالغ التي يتم إنفاقها عليه، وعدم صحة الادعاءات الصادرة عن السيد عباس وحكوماته المتعاقبة فيما يتعلق بنسب إنفاقهم على غزة، وأن الإنفاق الفعلي على غزة خلافاً لما تعلنه السلطة ولا يزيد عن ٢٧٪ من اجمالي الانفاق العام، وأن الفائض الذي حققه السلطة من غزة يقارب مبلغ ٥١ مليون دولار شهرياً لدعم موازنتها، أي ما قيمته ٦١٣ مليون دولار سنوياً، وهذا يشير بوضوح ان السيد عباس قد عاقب قطاع غزة جرماته من حقه بما يقارب من مبلغ ٣ مليار دولار خلال سنوات الانقسام.

وتتمثل النسبة العظمى في إنفاق السلطة على غزة بفاتورة الرواتب والأجور، لمن أجبرهم السيد عباس على المكوث في بيوتهم دون تقديم أي خدمة للمواطنين، حيث بلغ ما أنفق على الموظفين الجالسين في بيوتهم بقرار من السيد عباس مبلغ ٦٤٤ مليون دولار سنوياً، وهذا يمثل ما نسبته ٧٠٪ من اجمالي ما انفقته السلطة على غزة خلال العام ٢٠١٤م.

كما يشير التقرير الى التمييز الواضح والفاضح في التعيينات والإحداثات الجديدة بما يمثل غياباً واضحاً لمبدأ تكافؤ الفرص، حيث تم توظيف عدد ١٨ ألف موظف خلال السنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٤) كلهم من الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته عاقب السيد عباس موظفي القطاع الذين استمروا على رأس عملهم من خلال حرمان ما يزيد عن ٢٥ ألف موظف من رواتبهم.

### المصطلحات المالية الواردة في التقرير:

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

هي برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة.



رئيس لجنة الرقابة يحيى العبادسة يقدم تقرير اللجنة

### سياسات سلطة السيد عباس لخنق قطاع غزة وإفقاره:

اعتمد السيد عباس جملة من السياسات المالية والاقتصادية العقابية والمعادية للقطاع. انتقاماً منه على خياره الديمقراطي واحتضانه للمقاومة ورفضه لشروط الرباعية. وصموده في وجه الاحتلال. بهدف تركيعه واحداث فوضى يتكئ عليها السيد عباس لاستدعاء التدخلات الخارجية. والعودة لحكم غزة على ظهر دبابة. وتمثل هذه السياسات بالتالي:

اولاً: سياسات السيد عباس في حصار القطاع وإضعافه وذلك من خلال السياسات التالية:

١- التواطؤ مع الاحتلال باعتبار غزة كياناً معادياً، وإلغاء الكود الجمركي. وتخويل الحركة التجارية بواسطة رام الله. بما زاد كلفة السلع المستوردة للقطاع وزاد من أعباء المعيشة لأبنائه.

٢- تخريض السيد عباس المستمر على حصار قطاع غزة والعدوان عليه في الأوساط الإقليمية والمحلية. وتشويه صورته ووصفه بأوصاف مسيئة. بهدف فرض العزلة السياسية والاقتصادية عليه. ومنها: (إمارة إسلامية. كيان معاد. طالبان. القاعدة. كيان تكفيري. داعش. الانقلاب).

٣- نقل المراكز المالية لمؤسسات السلطة الرئيسية إلى رام الله (وزارة المالية. سلطة النقد. ديوان الرقابة....الخ). وقطع الاتصال بوزارات غزة. واعتبارها خارجة على الشرعية.

ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية. والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها. والنفقات والمدفوعات المختلفة. وتقوم بإعدادها وزارة المالية وتعرض على المجلس التشريعي لإقرارها في جلسة خاصة. ثم تصدر بقانون ينشر في الجريدة الرسمية.

### إيرادات المقاصة:

هي عبارة عن الإيرادات التي يتم خصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين الجانب الإسرائيلي. ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً للاتفاقيات الاقتصادية. وتشمل (ضريبة القيمة المضافة. ضريبة المحروقات. ضريبة الشراء).

### النفقات الرأسمالية التطويرية "النفقات التطويرية":

وهي النفقات التي تنفق على المشاريع. مثل بناء مدارس ومستشفيات جديدة وشق طرق. بما في ذلك شق طرق زراعية. وتطوير شبكات المياه والمياه العادمة. ومشاريع أخرى لتطوير البنية التحتية.

### النفقات التحويلية:

وتشمل التكلفة المقدرة لمعاشات المتقاعدين. بالإضافة إلى مخصصات برنامج الرعاية الاجتماعية (الإعانات المقدمة للمواطنين) وبند الاحتياطات المالية.

### التمويل الخارجي:

هي عبارة عن المبالغ التي تدفعها الدول المانحة كدعم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية. وتنقسم إلى قسمين:

الأول: التمويل الخارجي المخصص لدعم الموازنة.

الثاني: التمويل الخارجي المخصص للنفقات التطويرية.

### صافي الإقراض:

يتمثل صافي الإقراض المباشر في صافي المبالغ المدفوعة من قبل الحكومة الفلسطينية المترتبة على عدم سداد فواتير الكهرباء والمياه للجانب الإسرائيلي. أو عدم القدرة على سدادها في مواعيدها المحددة. أما صافي الإقراض المخصص من إيرادات المقاصة فهي المبالغ السابقة المقتطعة من إيرادات المقاصة التي تجبها لصالح الحكومة الفلسطينية.

٤- محاصرة سلطة النقد للبنوك الوطنية العاملة في قطاع غزة. والتي أنشأت بعد عام ٢٠٠٧م. ورفض ترخيصها والتعامل معها. والتضييق عليها دون مسـووعات قانونية أو مهنية. على الرغم من استيفائها لشروط الترخيص وفقاً للمادة ٨ من قانون المصارف لسنة ٢٠٠٢م. في مخالفة صريحة للمادة ١٨ من قانون سلطة النقد رقم ٢ لسنة ١٩٩٧م.

٥- ممارسة الإجراءات التضييقية على الشركات الكبرى. لدفعهم لنقل مراكزهم المالية لرام الله (بنك فلسطين. البنك الإسلامي الفلسطيني. شركات المساهمة العامة). بهدف حرمان غزة من عائدات الضرائب. وتخفيف مصادر الدخل. وتخويل إيراداتها الضريبية للسلطة في رام الله.

٦- فرض ضرائب على المحروقات التي تدخل للقطاع. ومنها ما يخص لشركة توليد الكهرباء. حيث تم اقتطاع كامل مبلغ المنحة القطرية. والبالغ قيمتها (١٠) مليون دولار. كتسديد للضرائب على المحروقات.

٧- توجيه سلطة النقد تعليمات للبنوك بإغلاق حسابات كثير من الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة التي تم ترخيصها قبل ٢٠٠٦م. والامتناع عن فتح أية حسابات مالية للجمعيات التي تم ترخيصها بعد ٢٠٠٦م. إمعاناً في حرمان غزة وعقاباً لها. وإفقاراً لأبنائها. تحت دعاوى كاذبة. والاستقواء بما يسمى محاربة الإرهاب وغسيل الأموال.

٨- أصدر أوامره لجميع موظفي القطاع العام في قطاع غزة. بترك أماكن عملهم والجلوس في بيوتهم مع ضمان تلقي رواتبهم. خلافاً للقانون. في سابقة تاريخية.

٩- قام بقطع الرواتب لعدد من الموظفين ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٨م. بلغ حوالي عشرة آلاف موظف. كما قطع مكافآت أعضاء المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح المنتخبين في غزة. في مخالفة صريحة للقانون.

١٠- وقف العديد من المشاريع التطويرية الخاصة بقطاع غزة. والحجز على أموالها وتعطيل تنفيذها. مثل شارع الحرية الواصل بين مفترق الشهداء وشارع الرشيد.

١١- تعطيل بعض المشاريع التي تعود بالنفع العام على أبناء قطاع غزة. مثل صندوق تعويض مصابي حوادث الطرق. والحجز على أموال جامعة الأقصى في حينه.

١٢- تعطيل مشاريع الإعمار. والاشتراط باقتطاع نسب من أموالها لموازنة السلطة. كما حدث في أموال المنح القطرية. وصياغة آلية للإعمار للتحكم فيه من مكتب أبو مازن بـرام الله. تحول دون إعمار البيوت المدمرة. فيما عرف بخطة سـيري للإعمار وبرتوكولات حسين الشيخ. والتي اشترطت دخول مواد الاعمار من معبر كرم أبو سالم. إمعاناً في معاناة شعبنا في القطاع.

١٣- إعفاء شركة جوال بقرار من حكومة التوافق من الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة عليها للبلديات بحكم قضائي.

١٤- إدراج أموال الإعمار ضمن موازنة ٢٠١٥م تحت بند المشاريع التطويرية. وعدم إفرادها ببند وحدها. إمعاناً في الفساد وفي حرمان غزة من حقها في أموال الإعمار.

١٥- امتناع هيئة التأمين والمعاشات من صرف مخصصات التقاعد للموظفين البالغين (٦٠) عام. بناءً على أوامر السيد عباس. الأمر الذي يعتبر مخالفة صريحة للقانون.

ثانياً: القرارات بقانون الصادرة عن السيد عباس ضد قطاع غزة والمتمثلة بالتالي:

١- إصدار السيد عباس ما يقارب من ٤٠ قراراً بقانون غالبيتها ذات طابع مالي واقتصادي. يمس بعضها بشكل مباشر أو غير مباشر مصالح المواطنين في القطاع. ومنها إعفاء موظفي غزة من ضريبة الدخل. وقانون رفع ضريبة القيمة المضافة عن خدمات البنوك وشركات الاتصالات.

٢- إصدار عباس لقوانين الموازنة العامة دون إقرارها من المجلس التشريعي وفقاً لأحكام القانون الأساسي. وجأهله في تلك الموازنات مخصصات قطاع غزة.

٣- جأهله قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥م الذي أعدته حكومة التوافق لأية نفقات خاصة بقطاع غزة. سواء في بند نفقات الرواتب. أو النفقات التشغيلية. أو الرأسمالية. أو التطويرية.

ثالثاً: تحريض السيد عباس المستمر للقيادة المصرية على قطاع غزة عن طريق:

١- إصراره على إغلاق معبر رفح وإعلانه المستمر أنه لن يفتح إلا وفق تفاهات ٢٠٠٥م. رغم انتهاءها في العام ٢٠٠٦م. وإصراره على تسليم إدارته وإقصاء كل من أدار المعبر سابقاً.



٢- دفع السلطات المصرية إلى تعطيل الاتفاق الخاص بإنشاء منطقة تجارية حرة وتعطيل حل مشكلة الكهرباء عبر تعطيل مشروع الربط الثماني، وإعاقة إدخال مواد البناء للمشاريع القطرية، والاعتراض على إنشاء الميناء والمطار في مباحثات التهدئة التي جرت في مصر إبان العدوان الحربي على غزة عام ٢٠١٤ م.

٣- خريض القسيادة المصرية على إغلاق الحدود التي تصل بين رفح المصرية والفلسطينية، والتي مثلت شريان الحياة لأهالي قطاع غزة في ظل الحصار المشدد، ولعبت دوراً في إنعاش اقتصاد القطاع في حينه.

### البيانات المالية الفعلية للعام ٢٠١٤م:

#### ١- الإيرادات الفعلية:

أ- بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية المتحققة خلال العام ٢٠١٤م مبلغ (٢.٧٦٤) مليار دولار، تشكل الإيرادات الإجمالية للمقاصة منها ما قيمته ٢.٠٣ مليار دولار، في حين بلغ صافي المقاصة مبلغ (١.٩٣) مليار دولار، وتشكل ما نسبته ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات، وهذا ناتج عن زيادة الاستيراد لقطاع غزة بسبب إغلاق الأنفاق، والتضييق على دخول البضائع والمساعدات عن طريق معبر رفح البري.

ب- زاد صافي الإيرادات بقيمة ١٥٩.٥ مليون دولار عما هو مقدر في الموازنة بنسبة ٦٪، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة إيرادات المقاصة عما هو مقدر في الموازنة بقيمة ٢١٨.٣٣ مليون دولار بنسبة ١٣٪ في حين نقصت الإيرادات المحلية عما هو مقدر في الموازنة بقيمة ٧٠ مليون دولار بنسبة ٧٪.

وتتمثل أوجه الإيرادات المحصلة من قطاع غزة بالتالي:  
أ. المقاصة:

يساهم قطاع غزة في إيرادات المقاصة بنسبة تتراوح بين ٥٠٪-٦٠٪ من إجمالي إيرادات المقاصة، وذلك استناداً إلى الحقائق التالية:

١- تحويل كامل واردات غزة عبر طرف الاحتلال "الإسرائيلي" وذلك بعد إغلاق الأنفاق بشكل كامل، فقد شهد العام ٢٠١٤ وحده زيادة في إيرادات المقاصة بنسبة ٢٠٪.

ناجئة بشكل مباشر من الضرائب على واردات قطاع غزة.

٢- نسبة التهرب الضريبي في الضفة أعلى بكثير من غزة نتيجة المساحة الواسعة والحدود الطويلة، بخلاف الوضع في غزة، حيث الإحكام الكامل لحدودها، وذلك حسب التقارير الصادرة عن وزارة المالية في رام الله والتي أشارت أن نسبة التهرب الضريبي في الضفة تزيد عن ٣٠٪.

٣- ضعف القدرة الإنتاجية لغزة مقارنة بالضفة، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة احتياج القطاع من الواردات.

٤- العمليات العسكرية العدوانية المتوالية من قبل دولة الاحتلال على غزة، وبالأخص العدوان الأخير في صيف ٢٠١٤م، وما خلفه من دمار شامل على صعيد البنية التحتية الاقتصادية والإنتاجية والحياتية في غزة، وانعكاس ذلك على حجم الاحتياجات اللازمة من الواردات.

٥- عمليات التوسعة التي جرت خلال العام ٢٠١٤م في معبر كرم أبي سالم، والتي أدت لزيادة الكميات المدخلة من البضائع.

وبالتالي فإن إجمالي مبلغ المقاصة المحصل من غزة على احتساب نسبة المقاصة الدنيا والتي تقدر بنسبة ٥٠٪ هو (٩٦٥) مليون دولار سنوياً، بواقع (٨٠.٤٢) مليون دولار شهرياً.

#### ب- ضرائب على الشركات المساهمة:

بلغت حصة غزة من مجموع الضرائب المحصلة من قبل السلطة ٤٧.٥ مليون دولار خلال العام ٢٠١٤ عن الشركات الكبرى العاملة في كل من غزة والضفة، بما يعادل ٣.٩٦ مليون دولار شهرياً، وهذه البيانات المتوفرة فقط عن ١٣ شركة مساهمة تعمل في كل من الضفة وغزة.

#### ج- ضرائب ورسوم أخرى:

وتشمل ضرائب على دخل موظفي السلطة العاملين في غزة، وكذلك الرسوم والمكوس المحصلة عن غزة، وأرباح صندوق الاستثمار، وغير ذلك من مصادر الإيرادات، لم تتوفر لدينا بيانات دقيقة حولها، وبالتالي لم يتم احتسابها.

#### د- المنح والمساعدات الخارجية:



بلغ إجمالي المساعدات التي تلقتها السلطة في العام ٢٠١٤ حوالي ١.٢٢٢ مليار دولار، منها ١.٠٢١ مليار دولار هو عبارة عن دعم للموازنة، والباقي ٢٠١ مليون دولار دعم للنفقات التطويرية.

وحيث أن الحصة المفترضة لغزة من واقع العدالة في التوزيع بين محافظات الوطن، فإن نسبة قطاع غزة تقدر بنسبة ٤٠٪، وهي النسبة المعمول بها في الموازنات السابقة لما قبل الانقسام. بالتالي تقدر حصة غزة من المنح والمساعدات الواردة للسلطة بقيمة ٤٨٠ مليون دولار بواقع ٤٠ مليون دولار شهرياً في الأوضاع العادية. وحيث أن قطاع غزة تعرض لثلاثة حروب مدمرة لكل مقومات الاقتصاد ومخلفة دماراً كبيراً في القطاع، والتي كان آخرها في منتصف العام ٢٠١٤م، إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦م، مما يسترعي الانتباه من المجتمع الدولي تجاه قطاع غزة، والذي تعهد في أكثر من محفل دولي بدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وتخصيصها لصالح قطاع غزة وتطويره، وهو الأمر الذي لم يحدث وفقاً لما أظهرته التقارير الصادرة عن وزارة المالية.

## ٢- النفقات العامة:

### أ- الرواتب والأجور:

تبلغ فاتورة الرواتب لموظفي الضفة الغربية والموظفين في غزة (والذين لا يعملون بقرار سياسي من السلطة) نحو ٧,٢ مليار شيكل، (٢ مليار دولار)، أي ما يعادل ٤٧٪ من الموازنة العامة. فقد أعلن وزير المالية شكري بشارة أن عدد موظفي السلطة (١٥٦) ألف موظف (مدني وعسكري)، منهم ٦٢ ألف موظف من غزة (٢٦ ألف مدني، ٣٦ ألف عسكري)، بينما العدد الحقيقي هو ١٦٤,٣٢٩ موظف حسب بيانات وزارة المالية في رام الله التي تضمنتها موازنة العام ٢٠١٤م.

بلغت قيمة فاتورة رواتب غزة (لموظفين معظمهم لا يمارس أية أعمال بقرار سياسي من السيد عباس) نحو (٥٣.٧) مليون دولار شهرياً، تم احتسابها بمتوسط راتب ٣,١٢٠ شيكل شهرياً وفقاً للبيانات الصادرة من وزارة المالية بمرام الله حول قيمة الرواتب الإجمالية.

## ملاحظات عامة حول الرواتب:

١- إن عدد موظفي السلطة الفلسطينية في تزايد مستمر، حيث بلغ عدد الموظفين المعتمدين على موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله ١٦٠,٨٨١ موظف خلال عام ٢٠١٢، ارتفع إلى ١٦٣,١٣٤ موظف خلال عام ٢٠١٣ بزيادة ٢,٢٥٣ موظف، في حين بلغ عدد الموظفين ١٦٤,٣٢٩ موظف خلال عام ٢٠١٤ بزيادة ١,١٩٥ موظف.

٢- إن كل الإحداثيات يتم تعيينها في الضفة الغربية فقط، ولم يستفد قطاع غزة من أي تعيين جديد، ما يعني غياب مبدأ تكافؤ الفرص في مخالفة واضحة وصرخة لنص المادة ٢٦ الفقرة ٤ من القانون الأساسي الفلسطيني، بل إن أعداد الموظفين في غزة في تناقص مستمر وذلك بسبب قرارات الفصل التعسفي لحوالي (٢٥) ألف موظف، ونتيجة لحالات الشغب الطبعي للوظيفة، دون تعويضها بأي إحداثيات جديدة في موازنة السلطة، وينسحب ذلك من العام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٤م، وبالتالي فإن الزيادة المضطربة لأعداد الموظفين في موازنة السلطة، تسجل حصراً لصالح الضفة الغربية.

٣- أن إجمالي أعداد الموظفين المعتمدين في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (رام الله) لعام ٢٠٠٧ بلغ حوالي ١٤٦ ألف موظف، وفي عام ٢٠١٤ بلغ حوالي ١٦٤ ألف موظف، أي بزيادة خلال الفترة المذكورة تبلغ ١٨ ألف موظف موزعين بين مدني وعسكري، تم تعيينهم بالكامل في المحافظات الشمالية.

٤- بالرغم من أن نسبة توزيع أعداد الموظفين بين الضفة وغزة هي ٦٢٪ إلى ٣٨٪ على التوالي، وهي نسبة تقل عن التوزيع العادل بين المحافظات، إلا أن نسبة توزيع التكلفة لا تتوزع بنفس الكيفية، فهي في الضفة أعلى منها في غزة، حيث ترتفع بارتفاع توزيع الدرجات والرتب والسلم الوظيفي.

٥- بحسب التقرير الصادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) الذي تحدث فيه عن أبعاد مشروع الموازنة لعام ٢٠١٥، فإنه "من المتوقع أن يطرأ تقليص في فاتورة الأجور والرواتب يقدر بنسبة ٥.٧٪، أي ما قيمته ١١٥ مليون دولار مقارنة بموازنة العام ٢٠١٤، وعزا التقرير هذا التقصيص إلى تجميد الإحداثيات الجديدة"، وهذا يشير بلا أدنى شك إلى تجاهل حكومة الوفاق الوطني

لاستحقاقات المصاحبة في اتفاق الشاطئ وتخليها عن التزاماتها تجاه (٣٨) ألف من موظفي غزة. والاستمرار في التنكر لحقوقهم الوظيفية.

#### ب- النفقات التشغيلية والتحويلية:

بلغت النفقات التشغيلية والتحويلية المصروفة على غزة خلال العام ٢٠١٤م بدون صافي الإقراض حوالي ١٧٣.٥ مليون دولار. بواقع ١٤.٥ مليون دولار شهرياً. لصالح بعض الوزارات الخدمية، وعلى رأسها الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم. وعند إضافة صافي الإقراض البالغ ١١٣.٥ مليون دولار يصبح إجمالي المصروف ٢٨٧ مليون دولار خلال العام ٢٠١٤. ويوضح الجدول رقم (١) المصروفات الفعلية ونسبة غزة الى الضفة.

وحول ما ورد في الجدول التالي رقم (١) يتضح ما يلي:

١- النسبة العامة للمبالغ المنفقة على غزة لا تتجاوز ١٧٪ من إجمالي الإنفاق العام ويشمل ذلك صافي الإقراض. وإذا ما تم خصم صافي الإقراض تصبح النسبة ١٠٪ فقط.

٢- لم تتعد نسبة الإنفاق الفعلي على غزة ٤٢٪ فقط من نسبة الحصة المفترضة لها في أي موازنة طبيعية.

٣- نسبة المصروف الموجه لوزارة الشؤون الاجتماعية وهي النسبة الأعلى من بين الوزارات التي يتم الإنفاق عليها (وهي عبارة عن إعانات تصرف بشكل مباشر لصالح الحالات المنتفعة من إعانات الشؤون الاجتماعية) وتشكل ٢٩٪ من إجمالي الإنفاق العام على الوزارة. في حين أن غزة تعاني من وجود أعداد كبيرة من الحالات الاجتماعية والبطالة التي تستحق المساعدات.

٤- لم تتجاوز نسبة الإنفاق على وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة ٧٪ من الإنفاق العام على الوزارة.

٥- لم تتجاوز نسبة الإنفاق على باقي الوزارات والمؤسسات في قطاع غزة ٢٪ من الإنفاق العام على الوزارة.

جدول رقم (١)

كشف يبين مقارنة المصروف لغزة مع الضفة في ميزانية السنة المالية ٢٠١٤م

المبلغ بالآلاف دولار

الوزارة/ المؤسسة	المصروف فعلياً	المنفق فعلياً على الضفة		المنفق فعلياً على غزة		النسبة المفترضة لغزة		الفرق والانحراف	
		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
وزارة التربية والتعليم (كتب، صيانة مدارس)	61.048	56.548	%93	4.500	%7	24.419		-19.919	-82%
(تحويلات، أدوية، وقود)	296.440	246.040	%83	50.400	%17	118.576		-68.176	-57%
وزارة الشؤون الاجتماعية	361.562	255.962	%71	105.600	%29	144.625	40%	-39.025	-27%
باقي الوزارات والمؤسسات	706.770	693.770	%98	13.000	%2	282.708		-269.708	-95%
صافي الإقراض	283.750	170.250	%60	113.500	%40	113.500		0	0%
جميع الوزارات والمؤسسات	1.709.570	1.422.570	%83	287.000	%17	683.828		-396.828	-58%

#### ج- النفقات التطويرية:

بالاطلاع على بيانات الإنفاق الفعلي للنفقات التطويرية في البيانات الختامية للسنة المالية ٢٠١٤م والتي بلغت ٢٣٦ مليون دولار. كلها أنفقت على وزارات الضفة في حين تم استثناء غزة منها بالكامل، والكشف التالي يوضح توزيع تلك النفقات التطويرية على الوزارات في الضفة الغربية:

### كشف يوضح تفاوت التوزيع لبعض الدوائر الحكومية من النفقات التطويرية<sup>18</sup>

الوزارة / المؤسسة	المصرف الفعلي	نسبة المصروف على الوزارة / بمؤسسة من إجمالي المصروف
وزارة الطاقة والموارد الطبيعية	50,284	21%
وزارة الداخلية والأمن الوطني	41,293	18%
وزارة التربية والتعليم العالي	34,814	15%
وزارة الحكم المحلي	23,552	10%
باقي الوزارات والمؤسسات	19,867	8%
مكتب الرئيس	17,321	7%
وزارة المالية	12,161	5%
وزارة الشؤون الاجتماعية	11,628	5%
مجلس القضاء الأعلى	6,815	3%
وزارة الأشغال العامة والإسكان	6,709	3%
مجلس الوزراء	6,361	3%
وزارة الصحة	2,839	1%
سلطة المياه	2,263	1%
جميع الوزارات والمؤسسات	235,906	100%

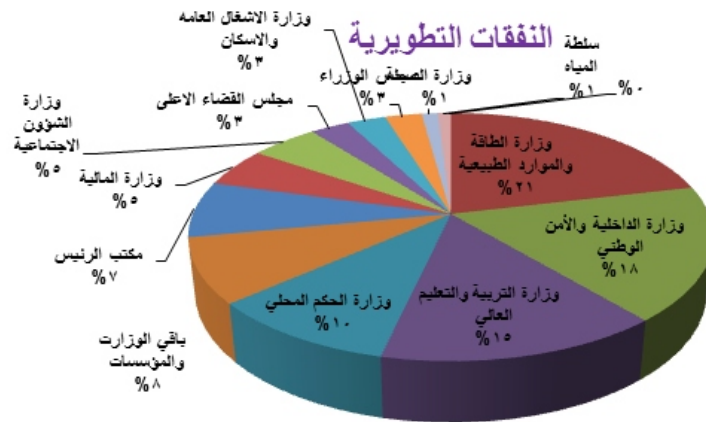
ويتضح من الجدول أعلاه التالي:

١- أعلى مبلغ مصروف على النفقات التطويرية هو ٥٠.٢ مليون دولار لصالح وزارة الطاقة والموارد الطبيعية، التي استحوذت على نسبة ٢١٪ من إجمالي المصروف. ثم ضحه بالكامل لصالح الضفة الغربية. بينما غزة تعاني من مشكلة متفاقمة في الطاقة. حيث يعيش أبناؤها في معاناة متواصلة جراء التهميش والإهمال في حل مشكلة نقص الكهرباء.

٢- ما أنفق على مكتب الرئيس ضمن النفقات التطويرية بلغ ١٧.٣٠ مليون دولار بنسبة ٧٪ من إجمالي المصروف على هذا الجانب. وهذا يؤشر إلى فساد واضح وإهدار للمال العام. بينما جهة مثل وزارة الصحة استنفدت فقط بنسبة ١٪ من إجمالي المصروف والتي حصلت على مبلغ ٢.٨ مليون دولار فقط. بينما لم يصرف شيء على وزارة الصحة في غزة والتي عانت من تدمير مستشفياتها ومرافقها ومعدات في ثلاث حروب عدوانية مدمرة.

٣- وزارة الداخلية حصلت على مبلغ ٤١.٣ مليون دولار أي بنسبة ١٨٪ من إجمالي النفقات التطويرية. وهذا يعكس تركيز شديد على قطاع الأمن الذي يستحوذ على ٣٠٪ من قيمة النفقات العامة. ويظهر أن سلم أولويات عباس هي في جريف الضفة سياساً. ومحاربة المقاومة. ومنع قيام انتفاضة ضد المحتل. فالتنسيق الأمني يقف على رأس أولويات عباس وأجهزته الأمنية.

٤- وزارة التربية والتعليم تخطى باهتمام واضح في هذا المجال. حيث حصلت على نسبة ١٥٪ إلا أن وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة لم تخط بأي اهتمام على الرغم من تعرض مرافقها للتدمير في ثلاث عمليات عسكرية عدوانية مدمرة.



البتد	شهرياً	ستويًا
-------	--------	--------

#### الإيرادات

إيرادات مقاصة	80.42	965.04
ضريبة دخل (لعدد من الشروعات)	3.96	47.52
إجمالي الإيرادات بدون المنح والمساعدات	84.38	1,012.56
المنح والمساعدات الخارجية	45.00	540.00
إجمالي الإيرادات بعد المنح والمساعدات	129.38	1,552.56

#### التنفقات

الرواتب	53.70	644.40
إعانات شؤون اجتماعية *	8.80	105.60
التعليم: (كتب، صيانة مدارس)	0.38	4.50
الصحة: (تحريات، أدوية وعلاجات، وقود)	4.20	50.40
صافي الإقراض	9.46	113.52
نفقات الإدارة العامة والشؤون الخارجية	1.77	21.19
إجمالي النفقات	78.30	939.61

الفلض بدون المنح والمساعدات الخارجية	6.08	72.95
--------------------------------------	------	-------

الفلض بعد المنح والمساعدات الخارجية	51.08	612.95
-------------------------------------	-------	--------

من خلال استعراض الجدول السابق يمكن استخلاص الحقائق التالية:

١- يشكل قطاع غزة مصدراً مهماً لإيرادات السلطة في رام الله، وجلها من أموال المقاصة التي تتزايد نسبتها باضطراب، خصوصاً بعد إحكام الحصار على قطاع غزة وإغلاق الأنفاق، وتزايد حاجة غزة من الواردات نتيجة الدمار الهائل الذي تعرضت له جراء العدوان "الإسرائيلي" المتكرر، وقد وصلت الإيرادات المُحصلة من قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤ حسب البيانات المتوفرة إلى ١٠١٣ مليار دولار دون المنح والمساعدات.

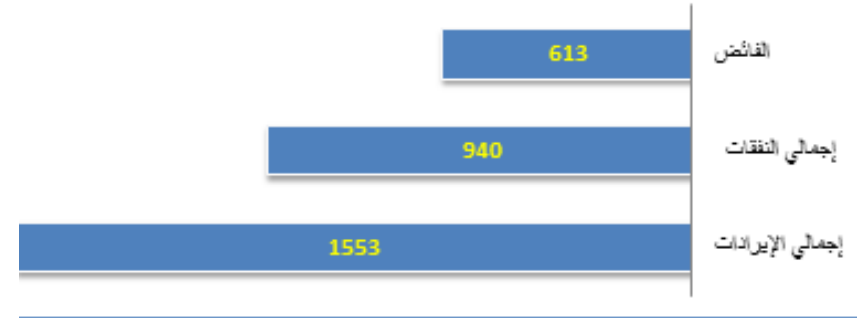
٢- بدون احتساب المنح والمساعدات التي تحصل عليها السلطة، فإن مقدار ما تُحصِّله السلطة من إيرادات قطاع غزة فقط والبالغ ١٠١٣ مليار دولار يغطي جميع المبالغ التي يتم إنفاقها عليه والبالغة حوالي ٩٤٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٤، وهذا يعني تحقيق فائض لخزينة السلطة من غزة بمبلغ يصل إلى ٧٣ مليون دولار.

٣- بإضافة حصة غزة من المنح والمساعدات والبالغة ٤٨٠ مليون دولار سنوياً، فإن الفائض المالي الذي حققه السلطة من غزة يصبح ٥٥٣ مليون دولار في السنة، وبإضافة مبلغ ٦٠ مليون دولار قيمة المنحة القطرية التي تحولت بالكامل إلى حساب السلطة، يصل المبلغ إلى ٦١٣ مليون دولار بواقع ٥١ مليون دولار شهرياً.

٤- إن الفائض الشهري المتحقق من إجمالي الإيرادات والبالغ ٥١ مليون دولار، يغطي فاتورة النفقات التي تحتاجها الدوائر الحكومية والطواقم والأجهزة التي كانت تديرها الحكومة السابقة في غزة، والتي يبلغ متوسطها الشهري حوالي ٤٥ مليون دولار، تتمثل في الرواتب والنفقات التشغيلية والرأسمالية والتحويلية.

٥- بخصوص الوجه القانوني لتغطية عملية الإنفاق على غزة بذريعة أنها لم ترصد لها مخصصات في الموازنة، فإن الأمر لا يتطلب سوى إعداد ملحق موازنة بحسب المادة رقم ٣٦ من قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، والمتعلقة بتعديل بنود قانون الموازنة العامة، والتي تنص على أنه "إذا لزم أي تعديل على بنود قانون الموازنة العامة أو إضافة بنود يترتب عليهما إضافة مخصصات جديدة يجب إعدادها كملحق موازنة وتقديم من مجلس الوزراء إلى المجلس التشريعي للمصادقة عليها وإصدار القانون بها".

## الخلاصة



### نظرة إجمالية عامة على الحسابات الختامية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٤م) :

من واقع البيانات الواردة على موقع وزارة المالية في رام الله، والتي توضح إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات العامة للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٤م). وبسحب النسبة التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بنصيب غزة في الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤م، فإننا نكون أمام المؤشرات التالية:

١- بلغ إجمالي الإيرادات والمنح والمساعدات للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٤م) مبلغ ٢٣.٣٩ مليار دولار. في حين أن إجمالي النفقات وصافي الإقراض لنفس الفترة بلغ ٢٢ مليار دولار. منها ٦ مليار دولار فقط أنفقت على قطاع غزة، أي ما نسبته ٢٧.٥٪ من إجمالي النفقات.

٢- الحصة الإجمالية المفترضة لقطاع غزة تبلغ ٤٠٪. وعليه فمن المفترض أن يكون نصيب القطاع من إجمالي الإنفاق مبلغ ٨.٨ مليار دولار. وهذا يظهر فجوة كبيرة بين ما تم إنفاقه فعلياً وبين المفترض إنفاقه على غزة بلغ ٢.٨ مليار دولار. وهذه المبالغ تعكس بوضوح حجم الظلم والإجحاف الذي تعرضت له غزة خلال السنوات السابقة من قبل السلطة.

٣- إن ما أنفق على غزة خلال الفترة السابقة والذي وصل إلى ٦ مليار دولار تم إنفاق معظمه على رواتب الجالسين في بيوتهم بقرار من عباس. وهذا يظهر حجم الفساد والإهدار للمال العام.

٤- إن ما حُرمت منه غزة والبالغ ٢.٨ مليار دولار على مدار السنوات السابقة من (٢٠١٤-٢٠٠٨م). يمثل سبباً مباشراً لجميع الكوارث الاقتصادية وسوء الأوضاع الاجتماعية والمعيشية الذي حذر منها البنك الدولي في تقريره الأخير. وهو سبب مباشر لتدني الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والعمل والشئون الاجتماعية.

### سياسات السيد عباس تغرق السلطة في الدين العام:

إن السلطة تتعمد التكتم على نشر البيانات الحقيقية والتفصيلية لمقدار الدين العام. وتحديد الجهات الدائنة وخاصة الجهات الدولية. بما يتنافى مع أصول الشفافية والنزاهة ومعايير الحكم الرشيد. وكذلك مخالفة أحكام المادة (٩٢) من القانون الأساسي الفلسطيني المتعلقة بالاقتراض. إلا أن بعض هذه البيانات المنشورة تشير إلى أن ديون السلطة المتراكمة بلغت (٤.٨) مليار دولار. منها (١.٢) مليار للبنوك المحلية. و (١.٦) مليار مستحقات صندوق التقاعد. و (٥٠٠) مليون دولار للقطاع الخاص. وما يتجاوز مليار دولار ديون خارجية. الأمر الذي من شأنه إرهاب كاهل المواطن بتلك الديون. وتحميل الأجيال القادمة تبعاتها. واحتمالية عدم القدرة على سدادها. لا سيما أموال صندوق التأمين والمعاشات. كما أن ذلك يحمل السلطة تبعات سياسية تجعل قرارها السياسي مرهوناً لاشتراطات هذه الديون وضغوطات الدول المقرضة.

### النتائج والتوصيات:

#### النتائج:

من خلال الدراسة التحليلية للبيانات المالية الواردة في هذا التقرير. والإجراءات الخاصة بموازنة السلطة للسنة المالية ٢٠١٤م. فقد خلصنا إلى النتائج التالية:

١- يعتبر قطاع غزة مصدراً مهماً جداً لجني الإيرادات لخزينة السلطة. والتي تتشكل في معظمها من أموال المقاصة المتعلقة بالواردات إلى غزة. والتي تتزايد نسبتها باطراد. خصوصاً بعد إحكام الحصار على قطاع غزة وإغلاق الأنفاق. وتزايد حاجة غزة من الواردات نتيجة الدمار الهائل الذي تعرضت له جراء العدوان الإسرائيلي المتكرر. فقد وصلت الإيرادات المحصلة من قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤م حسب البيانات



المتوفرة إلى ١.٠١٣ مليار دولار دون المنح والمساعدات الخارجية، ما يعني أن قطاع غزة يعتبر أكبر الممولين لحزينة السلطة الوطنية. حتى أن المبالغ المحصلة من غزة تفوق مجموع مبالغ المنح والقروض الواردة في الموازنة العامة.

٢- تشير البيانات الواردة في التقرير أن السلطة بإمكانها الاعتماد ذاتياً على نفسها. دون الاضطرار للجوء إلى الاقتراض المسيس إذا ما تم إصلاح المنظومة المالية لديها.

٣- تأثر قطاع غزة كثيراً بسبب الإجراءات التمييزية غير العادلة في توزيع الموارد بين الضفة الغربية وغزة. حيث أدى ذلك إلى خلق وضع كارثي في القطاع نتج عنه زيادة معدلات الفقر والبطالة. وتدني الأوضاع الاقتصادية بشكل قد يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة. الأمر الذي ينعكس أثره على كل أركان النظام السياسي الفلسطيني.

٤- تعمد السيد عباس تعطيل المجلس التشريعي وتهميشه لتغييره عن الاضطلاع بدوره الرقابي على الحكومة، مما يشكل بيئة خصبة لتفشي الفساد وإهدار المال العام.

٥- اتخذ السيد عباس من الانقسام البغيض أداة للتربح والثراء على حساب أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

٦- إعداد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وإقرارها، وإصدارها، والرقابة عليها يتم خلافاً لأحكام القانون الأساسي والقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.

٧- تعمد وزارة المالية بعدم نشر البيانات المالية الخاصة بنود الإنفاق. وعدم نشر الحساب الختامي. وعدم تقديمه للمجلس التشريعي. الأمر الذي يخالف القانون. ويؤثر على مبدأ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد.

٨- لم تتجاوز النفقات في الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤ م لغزة نسبة ٢٧٪، بينما كانت حصة غزة من الموازنة قبل ٢٠٠٧ م تصل إلى ٤٠٪. وهي النسبة التي تحقق مبدأ التوزيع العادل للنفقات.

٩- غالبية النفقات المخصصة لقطاع غزة تصرف على بند الرواتب والأجور لأكثر من ستمائة ألف موظف غالبيتهم جالسون في بيوتهم بقرار سياسي. ولا يقدمون أية

خدمات للمواطنين. بل أن كثيراً منهم يمارس وظائف أخرى مزاحمين الخريجين الجدد. مما يساهم في زيادة البطالة بين الخريجين.

١٠- مجموع ما ينفق على الدوائر الحكومية من موازنات تشغيلية في قطاع غزة لا يتجاوز ما نسبته ١٠٪ دون حساب صافي الإقراض. والذي لا يكفي لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في القطاع. مما ينعكس على عدم عدالة توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد.

١١- يحرم قطاع غزة من حصته الطبيعية في الإحداثيات الجديدة والشواغر. في حين يتم توظيف ما يقارب من ١٨ ألف موظف في مناطق الضفة الغربية في الفترة من (٢٠١٥-٢٠٠٧ م).

١٢- لا تزال حكومة التوافق وبعد مرور عام على تشكيلها تنكر لقطاع غزة. وبالأخص عدم وفائها بالحقائق الوظيفية لعدد ٣٨ ألف موظف على رأس عملهم في خدمة المواطنين.

١٣- إن استثناء قطاع غزة من موازنة السنة المالية ٢٠١٥ م ليؤكد دون أدنى شك تبييت النية لدى عباس بتعطيل اتفاق المصالحة. وأن تشكيل حكومة الوفاق جاء في إطار محاولة إخراج حركة حماس من المشهد السياسي. وليس انتهاءً للانقسام. التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج نوصي بالتالي:

١- تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول جملة السياسات والممارسات المالية والاقتصادية المتبعة ضد قطاع غزة.

٢- دعوة رئيس هيئة مكافحة الفساد إلى فتح تحقيق عاجل في الوقائع والبيانات المذكورة في التقرير. للكشف عن حالات الفساد وسوء استعمال المال العام من قبل بعض المتنفذين. وتقديمهم لمحكمة جرائم الفساد. ومحاكمة كل من شارك في إهدار المال العام في السنوات السابقة. بما يضمن عدم إفلات الفاسدين من العقاب.

٣- دعوة النائب العام إلى تحريك الدعوى الجزائية بحق المسؤولين عن إهدار المال العام ومحاصرة قطاع غزة والسطو على حقوقه المالية.

٤- تحريك دعاوى لدى القضاء الوطني من المتضررين لاختصاص ومحاكمة الجهات التي

تسرق أموال الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتتعمد محاصرته والتضييق عليه.

٥- دعوة المؤسسات الحقوقية ومنظمات حقوق الانسان في فلسطين الى ممارسة الرقابة على المال العام واصدار تقارير تفصيلية كاشفة لحجم الفساد والاهدار للمال العام.

٦- اعتبار المجلس التشريعي غير مسئول عن أية اتفاقات أو عقود يوقعها السيد عباس باعتبارها تفتقر لأدنى الأصول القانونية.

٧- الالتزام بعرض الموازنة العامة، والخطة العامة للتنمية، والحساب الختامي على المجلس التشريعي لإقرارها.

٨- ضرورة التزام السلطة الفلسطينية بنشر البيانات المالية الخاصة بموازنة السنة المالية ٢٠١٥م على موقع وزارة المالية، من باب احترام مبدأ الشفافية والنزاهة، وحسن إدارة المال العام، مع مراعاة إقرارها وفقاً للأصول الدستورية والقانونية المنصوص عليها في القانون الأساسي وقانون تنظيم الموازنة.

٩- ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية الخاصة بالدين العام.

١٠- ضرورة الإفصاح من قبل السلطة عن البيانات المتعلقة بصندوق الاستثمار، وصفقات غاز غزة، التي تمت بالسر ودون علم المؤسسات الفلسطينية بذلك، ودون مصادقة المجلس التشريعي عليها.

١١- ضرورة التزام السلطة بتوفير الأموال اللازمة لقطاع غزة في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥م وبما لا يقل عن ٤٠٪ من قيمة الموازنة، بما يضمن عدالة التوزيع، شريطة عدم إدراج أموال إعادة الإعمار فيها.

١٢- ضرورة توزيع الإحداثيات الجديدة (التعيينات) بشكل عادل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص، وتعويض الخريجين عما لحقهم من ضرر جرمانيهم من إحداثيات التوظيف من العام (٢٠٠٨-٢٠١٥م).

١٣- الإسراع في صرف الأموال المخصصة لمشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة دون اقتطاع أية جزء منها، وإدراجها في بند مستقل عن الموازنة التطويرية.

١٤- ممارسة الضغط على حكومة التوافق من أجل صرف رواتب موظفي غزة الذين هم على رأس عملهم على الفور ودون تلكؤ، وكذلك صرف الموازنات التشغيلية لجميع

الدوائر الحكومية في قطاع غزة، وذلك لتمكينها من الاستمرار بتقديم خدماتها للمواطنين.

١٥- إلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني، والعمل على تحرير الاقتصاد الفلسطيني من قبضة الاحتلال.

١٦- دعوة كافة الكتل والقوائم البرلمانية لتفعيل المجلس التشريعي للقيام بدوره في الرقابة على المال العام وأداء السلطة التنفيذية، والكشف عن حالات سوء استخدام المال العام وإساءة استعمال السلطة.

١٧- تحمل مكونات الشعب الفلسطيني كافة مسئولياتهم الوطنية، واتخاذهم الإجراءات الكفيلة بإجبار السيد عباس وحكومة التوافق على القيام بالتزاماتهم تجاه قطاع غزة، ومحاسبة الفاسدين على جرائمهم.

١٨- مخاطبة البرلمانات العربية والمؤسسات الحقوقية، وكذلك الدول المانحة للتوضيح لهم عن الممارسات الفاسدة التي يقوم بها السيد عباس في إهدار وتسييس المال العام، وخاصة الأموال التي تقدم على صيغة هبات ومساعدات للشعب الفلسطيني.

١٩- التأكيد على عدم شرعية جميع الإجراءات التي يقوم بها السيد عباس من إصدار قرارات بقانون، تمس الإيرادات والنفقات، وتؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني برمته، لا سيما أنه ووفق القانون الأساسي الفلسطيني الذي حصر فترات الرئاسة بفترتين رئاسيتين، قد انتهت ولايته ولم يعد له أي شرعية أو صلاحية دستورية.

٢٠- العمل على عقد مؤتمر وطني لإنقاذ غزة، ورفع الحصار عنها، وتمكينها من بناء ميناء ومطار، وإعادة إعمارها، وإنقاذ اقتصادها، وتمكينها من العيش بحرية وكرامة.

٢١- اعتبار غزة منطقة منكوبة بفعل العدوان المتواصل عليها من قبل الاحتلال، وبفعل السياسات العقابية التمييزية التي يتركبها عباس ضده، ودعوة المجموع الوطني إلى جعل إنقاذ غزة وإنصافها أولوية وطنية.

رئيس لجنة الرقابة

أ. يحيى العبادسة

مقرر لجنة الرقابة

أ. هدى نعيم





## Recommendations:

### We recommend the following:

1. The PA must publish the financial data related to the 2015 budget on the website of the Ministry of Finance, based on respect for transparency and public money. The budget must be approved according to the law, as well.
2. The PA must release financial data related to the general debts and the Investment Fund without any delays.
3. The PA must release information on the gas deal, which was signed secretly without the knowledge of the Palestinian organizations and without the approval of the PLC.
4. The PA must submit the general budget and the general development plan, alongside the final accounts to the PLC to be approved.
5. It is recommended that the Arab parliaments, the human rights organizations and the donor countries explain the corrupt practices of Mahmoud Abbas, which are based on wasting and politicizing the public money, mainly donations given to the Palestinian people.
6. It is recommended that corrupt people in power be revealed and brought to Court of Corruption Crimes to be prosecuted.
7. The Reconciliation Government is required to allocate 40% of the total budget to the Gaza Strip, and that money allocated to the reconstruction of the Gaza Strip must not be included in Gaza budget.
8. It is recommended that pressure be put on the Reconciliation Government to provide the salaries of the Gaza employees and to provide the operational expenses needed to run the Gaza governmental bodies.
9. Distribution of jobs must be fair between Gaza and the West Bank.
10. Money needed to reconstruct the Gaza Strip must be given as soon as possible without any deductions.
11. All parliamentarian blocs are invited to reactivate the PLC in order to monitor the public money and the performance of the PA.
12. The Palestinian people are invited to take the responsibility and to force Abbas and the Reconciliation Government to show commitment to their duties towards the people of the Gaza Strip.
13. All procedures taken by Abbas are illegal in terms of the revenues and expenses, as the Palestinian law stipulates that the president's terms of office should not exceed two terms.
14. The PLC is not responsible for any agreements signed by Mahmoud Abbas, since they lack legal approval.

15. Gaza must be declared a disaster area due to the ongoing Israeli aggressions and Abbas's punitive discriminatory policies.

16. There must be a call for a national conference to save Gaza, lift the siege, reconstruct the coastal enclave, help the economy and build a seaport and an airport.

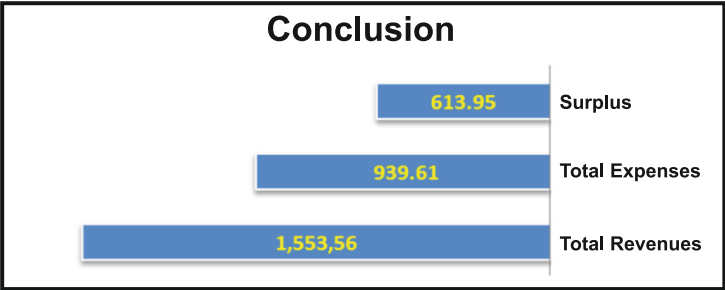
## References

- Website of Ramallah-based Ministry of Finance
- Palestinian Statistics Center
- Palestinian Center for Human Rights
- Palestine Economic Policy Research Institute-MAS
- Wafa News Agency
- General Personnel Council – Ramallah
- General Personnel Council – Gaza
- Ministry of Finance – Gaza
- Report of World Bank (issued on May 27, 2015)
- AMAN

**This Table shows the following facts:**

- 1.The Gaza Strip is an important source of the PA revenues, most of which are collected from the growing clearance revenues, mainly in the wake of the tightened siege on the coastal enclave, the closure of the tunnels and the need for basic supplies in the wake of the Israeli wars on Gaza. The revenues collected from the Gaza Strip amounted to 1.013\$ billion in 2014, apart from the foreign aids and donations.
- 2.The revenues collected by the PA amounted to 1.013\$ billion in 2014, and this is enough to cover the needs of the Gaza Strip which amounted to 1.012. This means that the surplus the PA gains equals 73\$ million, bearing in mind that the total expenses spent on Gaza in 2014 were equal to 940\$ million.
- 3.Taking into consideration the Gaza portion of the aids and donation which equals 480\$ million, the surplus the PA gains from the Gaza Strip amounts to 553\$ million per year. Adding the Qatari fuel grant which equals 60\$ million, the total surplus equals 613\$ million (equal to 51\$ million every month).
- 4.The monthly surplus which equals 51\$ million is can cover the expenses needed to operate the governmental bodies and services run by the previous government in Gaza, for it needed monthly expenses of 35\$ million.
- 5.As for the legal side, an attachment for the budget should be prepared according to Law No. 7, issued in 1998, Article 37, which deals with the organization of the total budget and financial affairs. This article reads, "If any amendment to the total budget is approved, a new budget attachment must be prepared, and it must be submitted to the PLC by the Council of Ministers for approval".

**Figure No. 3**



Abbas' Policies drown the PA in Debt  
The PA refuses to release the real, factual and detailed data related to the general debts and creditors, mainly the international creditors. This contradicts with the principles

of transparency and rule of law. However, some released data show that the PA's debts amounted to 4.8\$ billion, 1.2\$ billion of which are owed to local banks; 1.6\$ billion are assets of the Pensions Fund; 500\$ millions are owed of the private sector; and over a billion dollars are foreign debts.  
This will be a burden to the Palestinian citizens, and makes the PA's political decision under foreign pressures.

**Findings**  
This analytical study of the PA's 2014 budget shows:  
The Gaza Strip is an important source of the PA's revenues most of which are collected from the growing clearance revenues, mainly in the wake of the tightened siege on the coastal enclave, the closure of the tunnels and the need for basic supplies in the wake of the Israeli wars on Gaza. The revenues collected from the Gaza Strip amounted to 1.013\$ billion in 2014, apart from the foreign aids and donations.  
The Gaza Strip was affected negatively by the unfair, discriminatory policies of sources distribution between Gaza and the West Bank. This led to the creation of a catastrophic situation, which resulted in the increase of unemployment and poverty in a way that would lead to chaos and instability. This will have effects on the entire Palestinian political system.  
The approval of the PA's total budget contradicts with Law No. 7, issued in 1998, Article 37, which deals with the organization of the total budget and the financial affairs.  
Ministry of Finance does not publish the financial data of expenses on purpose and does not submit it to the PLC deliberately, which opposes the law and affects transparency.  
The total expenses allocated to Gaza for the year 2014 have did not exceeded 27%. Gaza's portion of the budget equaled 40% before 2007. This percentage is fair.  
Most of expenses allocated to Gaza are given in the form of salaries for employees of the PA, who refuse to work and provide services to the Palestinian citizens.  
The total expenses spent on the governmental bodies in Gaza do not exceed 10%, apart from the net lending. This is percentage is not enough to meet the basic needs of the Palestinians in the Gaza Strip.  
People of the Gaza Strip are deprived of new jobs, while 18,000 Palestinians were employed in the West Bank from 2007 to 2015.  
The Reconciliation Government is still ill-treating the Gaza Strip, and refuses to abide by its commitments to 38,000 employees in the costal enclave.  
Exempting the Gaza Strip from the 2015 general budget confirms that Mahmoud Abbas intends to hinder the Palestinian reconciliation.



**The above table shows:**

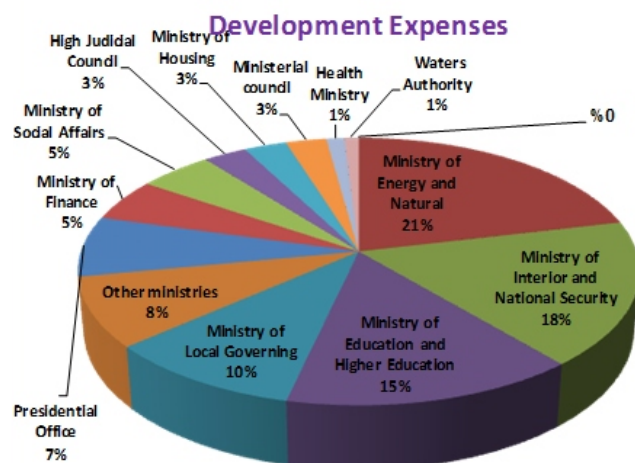
The highest amount of money devoted to development expenses is 50.2\$ million, which is allocated to the Ministry of Energy and Natural Resources which got 21% of the total expenses. All of these expenses were pumped in the West Bank, while Gaza suffers a growing problem in energy and shortages in electricity.

Development expenses spent on the Presidential Office amounted to 17.30\$ million, with a percentage of 7% of the total expenses. This reveals corruption and wasting public money. Ministry of Health, however, makes use of the total expenses with a percentage of 1% (only 2.8\$ million). Still, the Ministry of Health got nothing of the expenses, keeping in mind that Gaza experienced three devastating wars.

The Ministry of Interior got 41.3\$ million with a percentage of 18% of the total expenses. This reflects special interests in security sector, which takes 38% of the total general expenses. Mahmoud Abbas' policy is apparently based on fighting resistance, preventing a new intifada against the Israeli occupation and maintains security cooperation with the Israeli occupiers.

The Ministry of Education and Higher Education enjoys the greatest interest, it got 15% of the total expenses. However, the Ministry of Education and Higher Education in the Gaza Strip was not under spotlight, even though Gaza fought three brutal wars.

**Table No. 2**



**Summary of Revenues and Expenses on Gaza**

**Table No. 3**

Item	Monthly	Yearly
<b>Revenues</b>		
Clearance revenues	80.42	965.04
Revenue taxes (collected from particular companies)	3.96	47.52
Total revenues without aids and donations	84.38	1,012.56
Foreign aids and donations	40.00	480.00
Total revenues plus donations and aids	124.38	1,492.56
<b>Expenses</b>		
Salaries	53.70	644.40
Social aids	8.8	105.60
Education (Books, maintenance)	0.38	4.50
Health (medications, fuel, etc)	4.20	50.40
Total Lending	9.46	113.52
Expenses of public administration and foreign sector	1.77	21.19
Total expenses	78.30	939.61
Surplus without foreign aids and donations	6.08	72.95
Surplus plus foreign aids and donations	46.08	552.95

The table below shows a comparison of financial expenses spent the Gaza Strip and the West Bank in the 2014 fiscal year balance

Differences		Gaza-supposed rates		Actual Spending on Gaza		Actual Spending on West Bank		Actual Spending	Ministry
Percentage	Cash	Cash	Percentage	Percentage	Cash	Percentage	Cash		
-82%	-19,919	24,419	40%	7%	4,500	93%	56,548	61,048	Ministry of Education
-57%	-68,176	118,576		17%	50,400	83%	246,040	296,440	Medications, fuel and travel permits
-27%	-39,825	144,625		29%	105,600	71%	255,962	361,562	Ministry of Social Affairs
-95%	-269,706	282,706		2%	13,000	98%	693,770	706,770	Other ministries
0%	0	113,500		40%	113,500	60%	170,250	283,750	Total lendings
-58%	-396,828	683,828		17%	287,000	83%	1,422,570	1,709,570	All ministries

#### Notes on the table:

- 1.The general expending on Gaza does not exceed 17% of the total expenditure, including the total lending. If the total lending is excluded, the expending rates hit 10% only.
- 2.The actual rates of expending on Gaza did not exceed 42% of the supposed rates of the real budget.
- 3.Expenditures allocated to the Ministry of Social Affairs are the highest, with a percentage of 29% of the total spending. (They are usually spent in a form of aids given to cases classified by the Ministry of Social Affairs).
- 4.The rates of spending on the Ministry of Education and Higher Education in Gaza did not exceed 7% of the total expenditure of the Ministry of Education and Higher Education.
- 5.The percentage of spending on the remaining ministerial bodies in the Gaza Strip did not exceed 2% of the total expenditure of the ministries.

#### c. Development Expenses

Having a look at the actual expenditure data used in the development expenses for the year of 2014, it amounted to 236\$ million, all of which were spent on the ministries in the West Bank; Gaza's ministerial bodies were all excluded. The following table shows how the development expenses were all distributed to the ministries of the West Bank:

**Table No.2**  
Differences in distribution of development expenses on the ministerial bodies in Gaza and West Bank

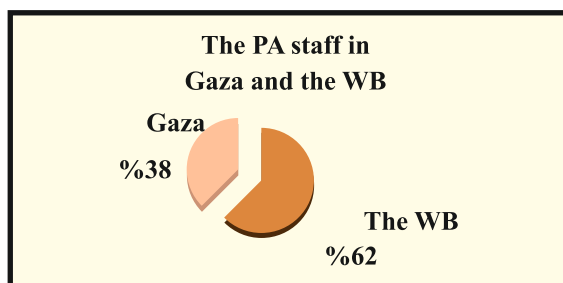
Percentage of Expenses on Ministries Comparing to Total Expenses	Actual Expenses	Ministry/ Governmental Body
21%	50,284	Ministry of Energy and Natural Resources
18%	41,293	Ministry of Interior and National Security
15%	34,814	Ministry of Education and Higher Education
10%	23,552	Ministry of Local Governing
8%	19,867	Other Ministries and Governmental Bodies
7%	17,321	Presidential Office
5%	12,161	Ministry of Finance
5%	11,628	Ministry of Social Affairs
3%	6,815	High Judicial Council
3%	6,709	Ministry of Housing
3%	6,361	Ministerial Council
1%	2,839	Ministry of Health
1%	2,263	Waters Authority
100%	235,906	All Ministries and Governmental Bodies

## 2. Public Expenditure:

### A-Wages and Salaries:

The total bill of the PA staff wages in the West Bank and Gaza (the PA staff in Gaza who refrain from work under a political decision made by the PA) is about 7.2 billion shekels (2 billion dollars) amounting to 47% of the general budget. The Finance Minister Shukri Bishara announced that the number of the PA staff is 156,000 employees (civilian and military). Out of this, 62,000 employees are in Gaza (26,000 civilians and 36,000 military personnel), while the real number of the PA staff is 164,329 employees according to the data of Ramallah Ministry of Finance that is included in 2014 budget.

The wages bill of the PA staff in Gaza (they refrain from work according to political decision by Abbas) is 53.7 million dollars a month, which has been calculated at a salary average of 3,120 shekels a month per person according to the data issued by the Ministry of Finance in Ramallah on the total sum of salaries.



### General Observations on Salaries:

1. The number of the PA staff is increasing continuously while the number of the PA staff approved in the PA budget in Ramallah amounted to 160,881 employees in 2012, then roused to 163,134 employees in 2013 with an increase of 2,253 employees, while it amounted to 164,329 employees in 2014 with an increase of 1,195 employees.

2. All positions and vacancies are being filled in the West Bank while Gaza did not benefit from any new appointments. Moreover, the PA staff in The Gaza Strip continues to decrease as a result of natural vacancies in positions are not being filled in the PA budget. This case continued in the period from 2007- 2014. Therefore, the steady increase of the PA staff in the PA budget occurs exclusively for the benefit of the West Bank.

3. The total number of the PA staff approved in the PA budget (Ramallah) in 2007 was 146,000 employees, and 164,000 in 2014 with an increase of 18,000 employees in this period between divided among civilian and military personnel. All of the 18,000

were recruited in the northern governorates.

4. Although the rate distribution of the staff between the West Bank and the Gaza Strip is 62% to 38% respectively- below the fair distribution rate among the governorates- the cost distribution ratio is not distributed the same way as it's higher in the West than it is in Gaza for it rises according to grades, ranks and career hierarchy.

5- According to the report issued by the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) on the dimensions of the general budget for 2015, it is expected to have a significant reduction in the wages and salaries which are estimated at 5.7%, amounting to 115 million dollars compared to the budget of 2014. The report attributed the reduction to freezing new vacancies and appointments which indicates that the national reconciliation government ignores entitlements of the reconciliation agreement of Alshati'e, and abandons its obligations towards 38,000 employees from Gaza as it continues to shun their career rights.

### B- Operating and Manufacturing Expenses:

The operational and manufacturing expenses of Gaza amounted to 173.5 million dollars in 2014 without net lending, amounting to 14.5 million dollars per month, which is allocated for service ministries, especially health, education and social affairs. When adding the net lending of 113.5 million dollars, the total spending becomes 287 million dollars in 2014. The following table shows the actual expenditure and the proportion of Gaza compared to the West.







## The Real Financial Statements of 2014:

### 1. The Actual Revenues:

**A.** The total actual revenues earned during 2014 amounted to (2.764) billion dollars. Out of this, the total clearance revenue was 2.03 billion dollars whereas the net clearing was (1.93) billion amounting to 70% of total revenues. This is due to the increase of the imports to the Gaza Strip because of the closure and imposing restrictions of the entry of goods and aids through the Rafah crossing point.

**B.** Net revenue increased by 159.5 million above the estimates in the budget amounting to 6% because of the increase in clearance revenues above the estimated in the budget (218.33 million dollars) amounting to 13%, while local revenues decreased from what was estimated in the budget to (70 million dollars) amounting to 7%.

### Classification of Revenues from the Southern Governorates:

#### A. The Clearance :

The Gaza Strip provides 50% -60% of the total revenues based on the following facts:

1. Transferring all imports to the Gaza Strip to come through the Israeli side after the

complete closure of the food tunnels.

2. The tax evasion in the West Bank is much higher than it in Gaza because the area is wide and the existence of long borders unlike the situation in Gaza where its borders are well under controlled.

3. The weakness of Gaza productive capacity compared to the West Band which doubles the imports to the Gaza strip needs.

4. The successive Israeli wars against Gaza, particularly the Israeli offensive in 2014 which caused mass destruction in economy, infrastructure and lives which doubles the needs and imports needed by the people of Gaza.

5. Expansion of the Kerem Shalom crossing in 2014 which led to the increase of the quantities of goods imported.

Thus, the total amount of clearance collected from Gaza according to the least rate of clearance is estimated to 50% amounting to 965 million dollars annually- 80.42 million dollars per month.

### B- Taxes on the Joint Stock Companies:

Gaza share of the total taxes collected by the PA from the major companies operating in Gaza and the West Bank amount to 47.5 million dollars in 2014, which is equivalent to 3.96 million dollars per month. The available data covers only 13 companies operating in the West Bank and the Gaza strip.

### C-Taxes and Other Duties:

This Includes taxes on the income of the PA staff in Gaza , fees and levies collected from the Gaza Strip, profits of the investment fund and other sources of revenue. We have no accurate data about this item so we did not included it.

### D- Foreign Grants and Aid:

In 2014 alone, the PA received 1.222 billion dollars in aid from international donors. Out of this, 201 million dollars had been allocated for development expenditure and 1.021 billion dollars for the PA budget.

According to the just distribution among southern provinces, Gaza share is 40%, which is the adopted budget by the PA prior to the Palestinian split in 2007. Therefore, Gaza share should have been \$480 million of 2014 PA budget - \$40 million per month.

The Gaza strip was exposed to three destructive Israeli wars , the last of which was the Israeli offensive in 2014, in addition to the suffocating siege imposed on the Gaza strip since 2006. So, the international community must pay attention to the Gaza Strip as it vowed in international forums to support the PA and the budget allocated for the benefit of the Gaza Strip and its development, which unfortunately did not happen according to the report of the Ministry of Finance.

- Obstructing projects beneficial to the people of the Gaza strip such as the project of compensating the Victims of Road Accidents Fund and attachment of the Aqsa University funds at that time.
- Obstructing reconstruction of Gaza and putting conditions to deduct a part of reconstruction funds to the PA budget, as what happened in the Qatari financial grant. The PA also stipulated the development of the a reconstruction mechanism in order to control Gaza reconstruction from Abbas's office in Ramallah, which prevented the reconstruction of the destroyed houses. It also stipulated the entry of the reconstruction materials through Kerem Shalom Crossing Point which increased the suffering of people in the Gaza Strip.
- Exempting Jawwal Mobile company under a judicial order by the Reconciliation Government from abiding by its financial commitments to the municipalities in the Gaza strip.
- Inclusion of reconstruction funds in the 2015 budget under title of "development projects", which increases corruption and deprives Gaza of its right to have access to the reconstruction funds.

## 2- Abbas's Law-Decisions Against the Gaza Strip:

- Abbas issued some 40 law-decisions mostly financial and economic which directly or indirectly affect the interests of the citizens in the Gaza strip, including exemption of the PA staff in Gaza from Income Tax and abolition of the value-added tax on banks and telecommunications companies.



- Abbas passed laws of the general budget without being approved by the Legislative Council in accordance with the Basic Law, ignoring the allocations of the Gaza Strip in these budget.
  - The PA general budget of the financial year 2015 prepared by reconciliation government ignored all expenses regarding the government in the Gaza Strip, including salaries, operating expenses, capital expenses or developmental expenses.
- ## 3- Abbas Continues to Incite the Egyptian Authorities against the Gaza Strip:

- Abbas insists Rafah crossing point should be permanently closed, and that the crossing point must not be opened except in accordance with 2005 understandings.
- Inciting the Egyptian authorities to obstruct the agreement on the establishment of the free trade zone. Abbas also instructed the solution of the electricity problem, stopped the octonary power linkage project and rejected establishment of the port and airport in the truth talks that took place in Egypt during the Israeli war on Gaza in 2014.
- Inciting the Egyptian authorities to close the border which link the Egyptian city of Rafah to the Palestinian city of Rafah, which represented a lifeline for the people of the Gaza Strip under the siege and contributed to revival of Gaza economy.



fuel tax, purchase tax). These revenues are converted to the Ministry of Finance in accordance with the economic agreements.

#### Development Expenditure:

It is the costs spent on projects such as building new schools, roads, hospitals, paving roads, development of water network, wastewater networks and development of infrastructure...etc.

#### Manufacturing Expenditure:

It includes the estimated cost of pensions of retirees and provisions of social welfare program (subsidies provided to citizens) as well as financial reserves.

#### Foreign Funding:

It's the funds paid to the PA by the donor countries to support the PA budget which is divided into two sections:

The first: Foreign funding allocated to budget support.

The Second: External funding allocated to development expenditure.

#### Net lending:

The direct net amounts of money paid by the Government resulting from non-payment of electricity and water bills to the Israeli occupation, or the inability to pay these bills on schedule. But, the Net lending discounted from the clearance revenues is the previous amounts withheld from clearance revenues which Israel collects for the Palestinian government.

#### The PA Policies to Suffocate and Impoverish the Gaza Strip:

President of the PA Mahmoud Abbas adopted a series of financial and economic policies against people of the Gaza strip in revenge for their democratic choice and embracing the Palestinian resistance. Abbas punishes the people of the Gaza strip for rejecting the Quartet's conditions and their steadfastness in the face of the Israeli occupation aiming to subjugate the strip or create a state of chaos to be used as pretext so that he can call for foreign intervention and restore control on Gaza by force.



### These policies include:

#### 1- Suffocating and Imposing Siege on the Gaza strip through:

- Consistency with the Israeli occupation and considering Gaza as a hostile entity as well as abolition of the customs code and converting commercial traffic to Ramallah, which increased the cost of imported goods and aggravated the cost of living of the people of the Gaza strip.
- Inciting besieging and attacking the Gaza Strip in the regional and local community, tarnishing Gaza's image and labeling the strip negatively such as (Islamic emirate, a hostile entity, the Taliban, al-Qaida, penitential entity, ISIS, the coup), so more political and economic isolation could be imposed on Gaza.
- Moving the financial centers of the PA key institutions to Ramallah including (the Ministry of Finance, the Monetary Authority, the Office of Control ..... etc.). The PA cut relations with the Ministries of Gaza considering them illegitimate.
- Imposing constrictive measures on the large companies to induce them to transfer their financial centers to Ramallah including (Palestine Bank, the Islamic Bank and the Public Shareholding Companies), in order to deprive Gaza of the tax revenues, dry sources of income, and turn all revenues to the PA budget in Ramallah.
- Imposing taxes on the fuel that come as grants to alleviate the problem of electricity. For example, the PA deducted 60 million dollars of 100 million dollars granted by Qatar, and transferred it to the treasury of the PA in Ramallah.
- The Monetary Authority instructed the banks to close many operating accounts of the Charities in the Gaza Strip that have been licensed by 2006, and not to open any financial account for societies which were licensed in 2006. These measures dictated deprivation and punishment against Gaza, contributing to impoverishment of Gaza people under fabricated claims such as the fight against terrorism and money laundering.
- Abbas instructed the PA public staff in the Gaza Strip to leave their positions and stay at home to guarantee receiving their salaries otherwise these salaries will be stopped, which is a historical precedent in contrary to the law.
- Abbas cut the salaries of some 10,000 employees who have been appointed in the period 2007-2008 in addition to emolument of the Legislative Council elected members from the Bloc of Change and Reform in Gaza.
- Halting many private development projects in the Gaza Strip and seizing the funds allocated for these projects such as "Freedom Street" that connect Rasheed Street with "Martyrs Crossroad."

## The Report Objectives:

### This Report Aims to:

1. Inform the local, regional and international parties of the catastrophic economic and humanitarian situation in the Gaza Strip, which resulted from the punitive policies, marginalization, discrimination and politicization of the public budgets the carried out by the PA against people of the besieged Gaza strip in the period (2008-2015). 2014 budget of the PA has been presented as a model for study.
2. Call on all relevant parties to take legal, humanitarian and moral responsibilities in order to achieve justice for the Gaza Strip, and bring to account those who are responsible for the siege and crimes resulting from it.
3. Alert the responsible parties over the illegal and immoral use of their money, and to make it clear that this money is not spent in the right way and to insure that it goes to those who deserve it. Instead, it's used to tighten the siege on the Gaza strip and to politically blackmail the Gazans as well as buying party loyalties. This may lead to the collapse of the public health and education services. In addition, the general situation will end in a security chaos which will threaten the civil and regional peace.
4. Hold all sects of the Palestinian people nationally responsible and urge them to take firm position towards discrimination against the Gaza Strip. It also aims to put pressure on the government to take its national and legal responsibilities towards the people of the Gaza Strip, and hold Abbas and his team accountable for their crimes and corruption.

### Report Summary:

The report addresses in detail the 2014 actual budget of the PA, and reveals the blatant discrimination and inequitable public spending allocated for the Gaza Strip, which worsened the economic and living conditions of the people in the Gaza strip during the period (2008-2015) leading to a catastrophic situation in life areas in the strip. This is clearly proved in international reports, including the World Bank report issued on 27 May 2015, which mentions that the Gaza strip has unemployment rate is 44% in general, and 68% among youngsters in particular. It also states that poverty rate reaches 39% in the Gaza Strip showing that the national split and politicization of the budget caused a decline in the economic performance in the Gaza Strip, where per capita income declined to less than 31% of what it used to be twenty years ago. In contrast, per capita income in the West Bank increased from 14% to 141% in the same period.

The report indicates that Abbas's authority prevented the Gaza Strip from operating budgets and capital development budgets in the period (2008-2015). Therefore, the real cause of this disastrous situation in the Gaza Strip is the punitive policies Abbas

adopted against Gaza people including the suffocating siege, discrimination policies and exploitation of the PA resources to resolve conflicts with his political opponents. The report also explained that the Gaza Strip is an important source of the PA revenue, which covers all its expenses, and refutes allegations of Abbas and the PA successive governments over Gaza's share of the public spending. It added that the actual rate of expenditure allocated for Gaza is not more than 27% of the PA total public spending contrary to what the PA claims, whereas the surplus the PA achieves from the Gaza Strip reaches 50 million dollar per month to support the PA budget. The most part of the PA spending bill is allocated to Gaza goes for the PA staff salaries and wages, whom Abbas instructed not to go work and stay home, providing the Gaza citizens with no services.



### Financial Terms the Report Includes :

#### The PA General Budget :

It's a detailed program of the PA expenses and financial revenues for a year. It includes the annual estimates of the PA revenue, grants, loans, other receipts, expenses and payments. It's prepared by the Ministry of Finance and presented to the Legislative Council for approval at a special meeting before being issued in a law and published in the official gazette.

#### Clearance Revenues:

It's the revenues that are collected as a result of commercial transactions between the Palestinian National Authority and the Israeli occupation including (value-added tax,

## Introduction:

The Gaza Strip has been suffering from poverty, unemployment, deterioration of economy and depressed social repercussions for a long time as a result of a series of systematic and sustained policies adopted by Israel, the PA as well as the regional and international parties. The Gaza Strip has been punished for exercising democracy in the public free elections in 2006, in which Hamas won the majority of Legislative Council seats. Yet, the international community as well as regional and local parties rejected the democratic results and imposed political and economic blockade on the Gaza Strip, violating the international law and international humanitarian law. They also adopted the conditions of the Middle East Peace Quartet including recognition of Israel, renunciation of violence and compliance with all the international agreements signed by the Palestine Liberation Organization (PLO) as preconditions for accepting the results of the elections and dealing with the government based on the elections' results.

The blockade has been intensified post the events in June 2007 which led to the split. Abbas also dissolved the tenth government of Ismail Haniyeh, and commissioned Salam Fayyad to form a caretaker government. However, the tenth government rejected Abbas decision and continued to exercise its power in accordance with the law. Therefore, Two governments were formed, one in Gaza and the other in the West Bank. As a result, the Israeli government tightened the blockade on the Gaza Strip and imposed a series of suffocating measures including declaring the Gaza Strip a hostile entity, abolition of customs code of the imported goods and banning many essential goods from entering Gaza. Israel also waged nine military offensives against the enclave, most destructive of which were aggressions of (2008, 2012, 2014) in which Israel committed war crimes, genocide and crimes against humanity according to relevant international reports such as Goldstone report, which exacerbated the suffering of people in the Gaza Strip at all levels. In the same context, Abbas adopted a set of marginalizing policies towards the Gaza Strip which badly affected people lives in the Gaza Strip including food, medicine and the future of their children.

Moreover, the Egyptian authorities continued to impose complete closure of the Rafah crossing point, the most important Palestinian exit to outside world.

The Egyptian authorities prevented arrival of goods into the Gaza Strip, forcing Gazans to dig tunnels, which represented the only lifeline for Gaza under the siege. Though, the new-formed Egyptian regime after ousting the elected president Mohamed Morsi in 2013, tightened the siege on the people of the Gaza Strip and destroyed all food tunnels between Egypt and Gaza, and created a buffer zone between the Palestinian city of Rafah and the Egyptian city of Rafah.

Ironically, although the international community considers the blockade a kind of collective punishment and a war crime, it took no serious action to lift the it or to stop the Israeli aggression.